

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
الدورة الثانية عشرة

جنيف، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ٣ (ب) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*
فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية

”التلاعب بقيم الفواتير التجارية“ وعلاقته ”بالتلاعب بالتسعير التحويلي“

مذكرة من الأمانة العامة

معلومات أساسية

١ - طلبت اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية، التابعة للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، إلى الأمانة العامة أن تُعدّ مذكرة قصيرة عن معنى مصطلح ”التلاعب بقيم الفواتير التجارية“ مقارنة بمصطلح ”التلاعب بالتسعير التحويلي“. وكان الغرض من ذلك هو تحديد مدى الاستفادة من التوجيهات المتعلقة بالمصطلح الأول، التلاعب بقيم الفواتير التجارية، في سياق التعاون الضريبي الدولي، فيما عدا شكل التوجيهات المتعلقة بالتلاعب بالتسعير التحويلي، الذي تم تناوله بالفعل في دليل الأمم المتحدة العملي للتسعير التحويلي للبلدان النامية^(١).

* E/C.18/2016/1.

(١) الأمم المتحدة، دليل الأمم المتحدة العملي للتسعير التحويلي للبلدان النامية (نيويورك، ٢٠١٣) United

.Nations Practical Manual on Transfer Pricing for Developing Countries



الرجاء إعادة استعمال الورق

260816 250816 16-13370 (A)



٢ - وجاء هذا الطلب في سياق تقرير اللجنة الفرعية عن أنشطتها في عام ٢٠١٥ الذي أدرجت اللجنة الفرعية فيه، كجزء من خطة عملها (التي اقترنت بقبول اللجنة)، القيام بمراجعة فعالة للفوترة والتكاليف (E/C.18/2015/CRP.2).

٣ - ومصطلح "التلاعب بقيم الفواتير التجارية" لا يُستخدم بطريقة موحدة. ففي بعض الأحيان، يبدو أنه يُستخدم كمرادف لمصطلح التلاعب بالتسعير التحويلي (أو يُستخدم على الأقل للتعامل مع البخس في قيم الفواتير - أو منطقياً، المغالاة في قيم الفواتير)، التي تتطابق بين المصدر والمستورد، وتشمل العديد من حالات التسعير التحويلي^(٢). ومع ذلك، فقد استخدم في بعض الأحيان لتحديد ممارسة تختلف عن التسعير التحويلي^(٣). وعلى وجه الخصوص، غالباً ما يُستخدم، كما يظهر في الفقرة ١١ أدناه، في معالجة حالات عدم تطابق الفواتير بين المصدر والمستورد التي تظهر في البيانات الجمركية. ومن الاستخدامات ذات الأهمية الفائقة لهذا المصطلح (والمصطلحات ذات الصلة) والتي وردت في تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنون "التدفقات المالية غير المشروعة: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا"، ما يلي:

- التلاعب بقيم الفواتير التجارية: هو الفعل الذي يهدف إلى تحريف سعر أو كمية الواردات أو الصادرات بغية إخفاء أو خزن المال في ولايات قضائية أخرى.

(٢) انظر، على سبيل المثال، التقرير الذي أعدته الغرفة التجارية لمناجم جنوب أفريقيا المعنون "التلاعب بقيم الفواتير التجارية - ردّ الغرفة على التقرير الذي تم إعداده برعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)"، وهو متاح على الموقع الشبكي التالي <http://www.chamberofmines.org.za/component/jdownloads/send/24-2016/259-trade-mis-invoicing-chamber-response-to-unctad-sponsored-report>. وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعنون "التلاعب بقيم المبادلات التجارية بالسلع الأساسية في البلدان النامية: حالات جنوب أفريقيا وزامبيا وشيلي وكوت ديفوار ونيجيريا" لعام ٢٠١٦، الذي وردت ردوداً عليه، وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/suc2016d2.pdf>. ويبدو أنه يعالج بالتأكيد المعاملات التي يزاؤها أطراف مرتبطة داخل الشركات عبر الوطنية.

(٣) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "التدفقات المالية غير المشروعة: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا"، ٢٠١٠:

"التدفقات المالية غير المشروعة: هي الأموال التي يتم الحصول عليها أو نقلها أو استخدامها بشكل غير قانوني. وتنشأ هذه الأموال عادة من ثلاثة مصادر هي: تهريب الشركات التجارية من دفع الضرائب، والتلاعب بقيم الفواتير التجارية، والتعسف في استخدام التسعير التحويلي؛ والأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، والتعامل غير المشروع بالأسلحة وتهريب المواد المخطوطة؛ والرشوة التي يتقاضاها المسؤولون الحكوميون الفاسدون وأفعال السرقة التي يرتكبونها".

وقد يكون الدافع من وراء ذلك، على سبيل المثال، التهرب من الضرائب، أو تجنب الرسوم الجمركية، أو تحويل رشوة أو غسل أموال.

- التعسف في استخدام التسعير التحويلي: قد يتم التلاعب بالسعر التحويلي لتحويل الأرباح من ولاية قضائية إلى أخرى، وعادة ما تكون من ولاية قضائية ذات ضرائب مرتفعة إلى ولاية قضائية ذات ضرائب منخفضة. ويُعتبر هذا من المصادر المعروفة للتدفقات المالية غير المشروعة، وإن لم تكن جميع أشكال إساءة التسعير التحويلي التي تؤدي إلى تدفقات مالية غير مشروعة تعتمد على التلاعب بسعر المعاملات.
- غسل الأموال القائم على التجارة: هو أسلوب يتم بموجبه التلاعب بأسعار المبادلات التجارية بغرض إخفاء أو تمويه الدخل المتأتي من نشاط غير قانوني.

٤ - وقد عرّفت المنظمة العالمية للزاهة المالية، وهي منظمة ذات باع طويل في هذا المجال، مصطلح التلاعب بقيَم الفواتير التجارية، على النحو التالي^(٤):

التلاعب بقيَم الفواتير التجارية هو طريقة لنقل الأموال بطريقة غير مشروعة عبر الحدود تنطوي على تحريف متعمد لقيمة الصفقة التجارية المسجلة في الفاتورة المقدمة للجمارك. والتلاعب بقيَم الفواتير التجارية، بوصفه شكلاً من أشكال غسل الأموال القائم على التجارة، يُمثل أكبر مكون من مكونات التدفقات المالية غير المشروعة التي تقيسها المنظمة العالمية للزاهة المالية.

٥ - وتعطي المنظمة العالمية للزاهة المالية مثلاً افتراضياً عن حالة التلاعب بقيَم الفواتير التجارية (موضحاً بأسماء بلدان وجنسيات وهمية)، على النحو التالي:

في هذه الحالة التي تمثل المغالاة في قِيم فواتير الواردات، يقوم المستورد "التايري الجنسية" بتحويل مبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار بشكل غير قانوني من "دولة تارييا". وعلى الرغم من أنه اشترى سيارات مستعملة لا تزيد قيمتها عن مليون دولار من المصدر "الكالداريني الجنسية"، فإنه يستخدم وسيطاً من دولة ثالثة "مينشاران" لإصدار فاتورة جديدة بمبلغ يصل إلى ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ويُدفع منه للمصدر "الكالداريني الجنسية" مبلغ قدره مليون دولار. أما المبلغ المتبقي وقدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، فيتم تحويله بعدئذ إلى حساب مصرفي في الخارج يملكه المستورد الأصلي "التايري الجنسية".

(٤) انظر تقرير المنظمة العالمية للزاهة المالية المعنون "التلاعب بقيَم الفواتير التجارية"، وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www.gfintegrity.org/issue/trade-misinvoicing/>.

٦ - في هذا المثال، قد لا يكون هناك تلاعب في التسعير التحويلي، بالنظر إلى أن المستورد "التاريزي الجنسية" قد لا يكون "رسمياً" "كياناً مرتبطاً بالمصدر". ولذلك يبدو أن التلاعب بقيم الفواتير الذي يشترك فيه الاثنان، المصدر والمستورد، قد تكون مسألة مهمة لا يشملها مصطلح التسعير التحويلي وقد تكون المعلومات المتاحة عنها مختلفة. وفي حالة كيان غير مرتبط، قد لا تفيد المعلومات المتاحة في التقارير القطرية عن كل بلد على حدة.

٧ - ومن الجدير بالذكر أنه في الحالة الكلاسيكية للتلاعب بالتسعير التحويلي، يكون السعر المتفق عليه بين طرفين مرتبطين هو نفس السعر غير الصحيح في فاتورتيهما وبالتالي لن تظهر الصفقة في البيانات التي تستخدمها المنظمة العالمية للزاهة المالية لإثبات التلاعب بقيم الفواتير، على سبيل المثال، باعتبار أن المنظمة تبحث عن اختلاف السعر في الفواتير على جانبي الاستيراد والتصدير. وهذا هو سبب آخر لاستخدام هذا المصطلح غالباً، لا دائماً، بشكل متميز، أي ليس في معرض الإشارة إلى مسائل التسعير التحويلي. يشير الفريق الرفيع المستوى بوضوح في تقريره إلى أن المعاملات داخل المجموعات مشمولة بتحليل التسعير التحويلي، حيث يذكر الفريق أن:

هناك وسيلة أخرى مستخدمة على نطاق واسع في خروج التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، هي التلاعب بقيم فواتير الخدمات والأصول غير الملموسة مثل القروض المقدمة داخل المجموعات والملكية الفكرية والرسوم الإدارية. وتُسهّم هذه الممارسات بصورة متزايدة في التدفقات المالية غير المشروعة. ويُعزى هذا جزئياً إلى زيادة حصة الخدمات في التجارة العالمية. ومن العوامل الأخرى التي تُسهّم فيها تغيير التكنولوجيا وعدم توفر معلومات عن الأسعار المقارنة. وأتاح النمو في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانية تحويل مبالغ ضخمة من المال بمجرد نقرة على فأرة الحاسوب، في حين مكّن أيضاً من ابتكار وسائل جديدة للتلاعب بقيم الفواتير. فاستخدام مبدأ التسعير الحر لتحديد السعر المناسب للبضائع أسهل من استخدام العلامة التجارية مثلاً بالنسبة للملكية الفكرية. وبالمثل، فمن الصعب للغاية الحد من الخدمات الاستشارية التي يمكن أن تُقدّمها الشركات المرتبطة ببعضها البعض، أو تحديد الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن تُقرضه إحداها للآخرى.

٨ - ويشير الفريق الرفيع المستوى في تقريره إلى مفهوم ذي صلة هو التلاعب بأسعار المبادلات التجارية، على النحو التالي:

التلاعب بأسعار المبادلات التجارية هو تعريف لقيم سعر ونوعية وكمية السلع المتداولة لتحقيق أغراض مختلفة. ويمكن أن تتراوح هذه الأغراض بين الرغبة

في التهرب من دفع الرسوم الجمركية والرسوم المحلية، والنّية لتصدير النقد الأجنبي إلى الخارج. وقد مارست مجموعة متنوعة من المستوردين لعدد من السنوات نهج المغالاة في قيم فواتير الواردات، مما دفع العديد من البلدان الأفريقية إلى تفتيش البضائع قبل الشحن للكشف عن مثل هذه الممارسات. وقد ثبت لنا أن البّحس في قيم فواتير الصادرات هو ممارسة شائعة جداً في أفريقيا، وخاصة في قطاع الموارد الطبيعية. والقصد من هذه الممارسة هو تقليل مقدار المال الواجب تحويله إلى البلد المصدر، والمتأني من هذه المبيعات.

[...] ودفعت مخاوف مماثلة ليبيريا لوضع علامات على صادراتها من الأخشاب. وقد تبين أن هذا الإجراء فعال جداً، وبناء عليه، توسط الفريق لإقامة اتصال بهذا الشأن بين ليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تواجه تحديات في المجال نفسه.

٩ - ويبدو أن هذا المصطلح واسع جداً بالنسبة لحالات التسعير التحويلي وحالات التسعير غير التحويلي كليهما. وفي نهاية المطاف، يُعامل التقرير نفسه مسألة التلاعب بأسعار المبادلات التجارية باعتبارها مسألة متميزة عن التسعير التحويلي، ويوصي بما يلي:

ينبغي للبلدان الأفريقية أن تضمن وجود قوانين وأنظمة لديها تكون واضحة وموجزة وتنص على عدم قانونية القيام عن عمد بإدراج بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن سعر وكمية ونوعية السلع والخدمات أو أي جانب آخر من التجارة هما بهدف نقل رأس المال أو الأرباح إلى ولاية قضائية أخرى أو بغرض التلاعب بأي شكل من أشكال الضرائب، أو التهرب منها أو تجنب دفعها، بما في ذلك الرسوم والمكوس الجمركية. وتمثل الخطوة الأولى في مجال تحصيل الإيرادات في التأكد من أن جميع الشركات، الكبيرة والصغيرة منها على حد سواء، مسجلة في الدوائر الرسمية للأغراض الضريبية. وبالإضافة إلى اشتراطات التسجيل الحالية، يمكن للبلدان أن تنظر في إدراج حكم في القوانين ذات الصلة النازمة لتسجيل الشركات أو الأعمال التجارية الصغيرة، مفاده عدم إمكان تسجيل أي شركة دون تقديمها ما يدل على تسجيلها الضريبي. وفي بعض البلدان، لا يمكن لأي شخص فتح حساب تجاري في المصارف دون تقديم دليل على التسجيل الضريبي. ولتجنب حدوث أي تأخير لا لزوم له في تسجيل الشركات، يجب أن يكون لدى الوكالات المعنية القدرة الكافية على معالجة طلبات التسجيل هذه. ونوصي كذلك بربط قواعد بيانات مكتب تسجيل الشركات بقواعد بيانات

مصلحة الضرائب. وينبغي لسلطات الجمارك في الدول الأفريقية أن تستخدم قواعد البيانات والمعلومات المتوفرة عن التسعير المقارن للسلع في التجارة العالمية، في تحليل الواردات والصادرات وتحديد المعاملات التي تتطلب المزيد من التمحيص. وينبغي للدول أيضاً أن تبدأ جمع البيانات المتعلقة بالمعاملات التجارية وإنشاء قواعد بيانات مستمدة من تلك المعلومات، ومن ثمّ يمكن البحث فيها وتبادلها مع الدول الأخرى بحيث تتاح مجموعة من البيانات المحلية والإقليمية المقارنة.

١٠ - وقد عرّفت المنظمة العالمية للزاهة المالية مصطلح التلاعب بأسعار المبادلات التجارية بعبارات عامة (وبوصفه من مسائل الفوترة)، ولكن مع إشارة أقل وضوحاً لمسألتي النوعية والكمية، على النحو التالي، على سبيل المثال^(٥):

التلاعب بأسعار المبادلات التجارية: يشير إلى تعمد المغالاة في قيم فواتير الواردات أو تعمد البخس في قيم فواتير الصادرات، وغالباً ما يكون ذلك بغرض التهرب من دفع الضرائب. وتُشكّل هذه الممارسة مكوناً هاماً من مكونات التدفقات المالية غير المشروعة وقناة رئيسية يُحوّل من خلالها سكان البلدان النامية الأموال إلى الخارج بشكل غير قانوني.

١١ - وقد أوضحت المنظمة العالمية للزاهة المالية لأمانة التنسيق المعنية بتمويل التنمية أنهما واجهت أيضاً نفس حالة الالتباس بشأن مختلف المصطلحات المستخدمة. فهي تُعامل التلاعب بقيم الفواتير التجارية (الذي يمكن أن يُشار إليه أيضاً، حسب رأيها، بوصفه الغش التجاري) باعتباره عملاً يُشكّل نشاطاً غير قانوني. وبالنظر إلى أن البيانات التي تستخدمها المنظمة العالمية للزاهة المالية لتقدير قيم التجارة لا تتيح إمكانية فحص المعاملات الفردية، فإن تلك البيانات لا يمكنها أن تحدد ما إذا كانت أطراف صفقة ما مرتبطة أو لا، وبالتالي لا يمكنها أن تحدد ما إذا كان التلاعب بقيم الفواتير هو ضرب من ضروب التعسف في استخدام التسعير التحويلي. ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، فمن غير المرجح أن تكون فواتير الطرفين المرتبطين على جانبي الاستيراد والتصدير غير متطابقة، وهي غالباً ما تكون مشمولة بمصطلح "التلاعب بقيم الفواتير التجارية". وقد أشارت المنظمة العالمية للزاهة المالية إلى أنها لا تستخدم مصطلح "التلاعب بالتسعير التحويلي" نظراً لأنه يُعامل التسعير

(٥) انظر تقرير المنظمة العالمية للزاهة المالية Global Financial Integrity, "The Implied Tax Revenue Loss from Trade Mispricing" (2010)، وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www.gfintegrity.org/report/the-implied-tax-revenue-loss-from-trade-mispricing/>

التحويلي إما "كتسعير تحويلي" (وهو نشاط قانوني)، وإما "كتعسف في استخدام التسعير التحويلي"، وهو نشاط غير قانوني، ولكن نعتّه بالتعسف مسألة تبتُّ بها المحكمة).

١٢ - ويقرُّ دليلُ الأمم المتحدة العملي بكون التسعير التحويلي عملاً عادياً من الأعمال التجارية الدولية، وهو الحاجة إلى تسعير المعاملات بين الكيانات المرتبطة. ومن ناحية أخرى، فإنه يشرح مصطلح التلاعب في التسعير التحويلي على النحو التالي:

لأغراض هذا الدليل، يُستخدم مصطلح "التلاعب بالتسعير" للإشارة بعبارة مقتضبة إلى التسعير الذي لا يتفق مع مبدأ التسعير الحر. وليس المقصود به أن يدلّ ضمناً بالضرورة على وجود نية للتهرب من الضرائب أو تجنب دفعها في حالة معينة. فمن منظور التنمية القطرية، لا يتوقف تأثير التسعير على أساس مبدأ التسعير الحر على ما إذا كانت هذه النية موجودة أم لا، على الرغم من أن ثبوت وجودها يمكن أن يؤثر بطبيعة الحال على كيفية تصدي الدول لحالات معينة من هذا السلوك.

١٣ - ومصطلح التلاعب بالتسعير التحويلي، هو في لغة الأمم المتحدة، تسعير لا يعكس مبدأ التسعير الحر أياً كان السبب. ومن الواضح أنه تم اختيار هذا المصطلح للتأكيد على أن أشكال التسعير التحويلي ليست كلها موضع شك؛ ومع ذلك، فإنه يُعبّر أيضاً عن أن السعر المحدد بطريقة موضوعية على أساس آخر غير مبدأ التسعير الحر يمكن أن يؤدي إلى إدخال تعديلات في إطار القانون المحلي والمعاهدات الثنائية، وذلك عملاً بأحكام المادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبأحكام الاتفاقية الضريبية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دون الحاجة إلى وجود نية بالتعسف أو الإهمال فيما يتعلق بإساءة الاستخدام. وقد يكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تشترط إدارة الضرائب فيها درجة أعلى من عبء الإثبات.

الموجز والاستنتاجات

١٤ - الاستنتاجات الرئيسية، لأغراض عمل اللجنة الفرعية، هي كما يلي:

(أ) ليس هناك وضوح تام بشأن مصطلح "التلاعب بقيم الفواتير" - ففي حين تقدم بعض الأطراف فواتير متطابقة القيمة ظاهرياً "التلاعب بقيم الفواتير" (كما في ذلك بين الأطراف المرتبطة)، يشير أطراف آخرون إلى فواتير غير متطابقة القيمة، وهي فواتير تظهر بسهولة أكبر في البيانات الجمركية المستخدمة. ولذلك فمن المعقول تجنب استخدام المصطلح ما أمكن، أو على الأقل توضيح كيف يتم تفسيره في حال استخدامه؛

(ب) فيما يتعلق بنهج التعامل مع الفواتير غير المتطابقة، فإن حسابات مدى "التلاعب بقيم الفواتير التجارية" من شأنها أن تشمل، من حيث المبدأ، المعاملات التي يجريها طرف مرتبط، وكذلك التي يجريها طرف غير مرتبط ولكن ينبغي، من الناحية العملية، ألا تغطي إلى حد كبير التلاعب في التسعير التحويلي، باعتبار أنه يشمل فواتير متطابقة للصفقة من جانبي التصدير والاستيراد كليهما على السواء؛

(ج) ويمكن أن يحدث هذا التلاعب بقيم الفواتير من خلال فواتير غير متطابقة في قطاع الصناعات الاستخراجية بين أطراف مرتبطة، ولكن يبدو أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن هذا النهج له تطبيقات خاصة في هذا المجال. وهذا لا ينفي أنه إذا حدث التلاعب في هذا المجال، فإن أثره على البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع الأساسية قد تفاوتت نسبته بين بلد وآخر، على الرغم من أن أثره على الصادرات من المرجح أن يكون أكبر من أثره على الواردات؛

(د) من المرجح أن تتأثر الرسوم الجمركية وليس الضرائب جرّاء أي أثر من ذلك القليل على الرغم من احتمال حدوث حالات من التهرب الضريبي أو تجنب دفع الضرائب، تبعاً لمدى الحوافز الضريبية المعمول بها؛

(هـ) يبدو أن المسائل التي يشملها العنوان العريض "التلاعب بالتسعير التحويلي" يُحتمل أن تغطي مسائل الفوترة، بما فيها مسائل النوعية والكمية، وليس السعر فقط، التي قد تتعلق على حد سواء بحالات التسعير التحويلي وحالات التسعير غير التحويلي؛ وفي كلتا الحالتين فإن وضع توجيهات عملية في هذا المجال، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد في التأكد من أن الفوترة تعكس بشكل صحيح درجة النوعية والكمية الفعلية، ولكن وضع التوجيهات بحد ذاته مهمة عسيرة.

١٥ - وتعالج لجنة فرعية منفصلة، هي اللجنة الفرعية المعنية بالمادة ٩ (المؤسسات الشريكة): التسعير التحويلي، قضايا التلاعب بالتسعير التحويلي، وفي حين سيكون هناك تفاعل بين اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية واللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي، على النحو المتفق عليه في عام ٢٠١٥، فلربما يتعين أن يبدأ هذا العمل بشكل جدي في عام ٢٠١٧، بدلاً من عام ٢٠١٦. ومع ذلك، يبدو أن هناك مجالاً لوضع توجيهات مناسبة بشأن الفوترة يمكن أن تكون ذات صلة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، ولا تتعلق مباشرة بمسألة التلاعب بالتسعير التحويلي.

١٦ - وثمة مجال تناولته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقريرها، وهو التسعير غير التحويلي، ويتمثل في الحالات التي يُستخدم فيها أسلوب التلاعب بقيم الفواتير لزيادة الحوافز الضريبية للصادرات من خلال المغالاة في تسعير قيم الصادرات. وقد يمثل ذلك مشكلة في حال خضوع السلع الاستخراجية للحوافز التصديرية هذه على أساس التسعير بحسب القيمة، وهو أمر قد لا يكون شائعاً جداً.

١٧ - وثمة مجال آخر يتمثل في البُخس في قيم الفواتير. ويمكن أن يحدث هذا بين طرفين مرتبطين، كجزء من ترتيب التلاعب بالسعر التحويلي، ولكنه يتعلق أيضاً بصفقة مع طرف ثالث غير مرتبط. غير أن هؤلاء الأطراف، بمقدار ما يتعلق الأمر بالرسوم الجمركية فقط، هم غير مشمولين مباشرة على الأرجح بولاية اللجنة الفرعية. وقد تكون هناك ضرائب تُفرض على الواردات (في البرازيل، على سبيل المثال، تفرض ضرائب مختلفة على الواردات)^(٦). والمسألة التي يتعين على اللجنة الفرعية أن تبتّ بها هي ما إذا كانت هذه المسألة هي موضوع مهم. بما فيه الكفاية يستدعي توجيهات من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية.

١٨ - وقد لا يكون الدافع لغسل الأموال بالنسبة لبعض حالات التلاعب بقيم الفواتير دافعاً رئيسياً في قطاع الصناعات الاستخراجية، وبالمثل قد لا يكون غسل الأموال دافعاً رئيسياً فيما يتعلق بتجنب الضوابط المفروضة على رأس المال. ونظراً لأنه موضوع لا يتصل مباشرة بالضرائب فقد لا يكون، على أي حال، موضوعاً ملائماً لدراسته من قبل اللجنة الفرعية.

١٩ - وإذا كان ثمة مشكلة ذات صلة بالصناعات الاستخراجية لا صلة لها بالتلاعب بالسعر التحويلي، فقد يكون من المفيد وضع توجيهات بشأن كيفية اكتشاف التلاعب بقيم الفواتير والتصدي له، لربما بوسائل تشمل وضع توصيات تشريعية.

٢٠ - وتُبين المسائل الأساسية المنوّه عنها في المقتطفات المتعلقة بتحديد مقدار ونوعية ما يتم تصديره من سلع أساسية، والمأخوذة من تقرير الفريق الرفيع المستوى (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، أن هناك مجالاً لإصدار توجيهات عامة حول كيفية اختبار دقة قيم فواتير السلع الأساسية المتداولة على وجه الخصوص، من نواحي النوعية والكمية والسعر والجوانب الأخرى، وهي توجيهات قد تكون مفيدة على حد سواء في حالات التسعير التحويلي وحالات التسعير غير التحويلي. ويمكن أن يتم ذلك دون فتح ملفات مسائل محددة في مجال

(٦) انظر الموقع الشبكي التالي: <http://thebrazilbusiness.com/article/how-to-calculate-brazilian-import-duties-and-taxes>.

التسعير التحويلي تتعلق بتسعير معاملات السلع الأساسية الجارية بين أطراف مرتبطة وهي بالفعل قيد النظر في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالتسعير التحويلي وفي أماكن أخرى.

٢١ - وفي هذا السياق، فإن المناقشات حول المسائل العملية مثل تقدير حجم الصادرات الفعلية في تقرير الفريق الرفيع المستوى، فضلاً عن مناقشة الخطوات العملية لمواجهة "التلاعب بأسعار المبادلات التجارية" في ذلك التقرير (انظر الفقرة ٩ أعلاه) قد تشير إلى المجالات التي تستفيد من إصدار اللجنة توجيهات بشأنها ومن عمل اللجنة الفرعية عليها. ولكن ربما لا يمكن إنجازها بحلول منتصف عام ٢٠١٧، عندما تنتهي ولاية أعضاء اللجنة.